

إنفاق المال العام في الجزائر (بين متطلبات التدبير ومحاذير التبذير)

Dépenser de Fonds publics en Algérie (entre les exigences de la mesure et les interdictions de Dissipation)

Spending public funds in Algeria (between the requirements of the measure and the prohibitions of Dissipation)

تاريخ قبول المقال للنشر : 2018/06/17

تاريخ إرسال المقال : 2018/05/10

د. محبوب مراد / جامعة محمد خيضر - بسكرة

د. باري عبد اللطيف / جامعة محمد خيضر - بسكرة

ملخص:

تحاول هذه الدراسة التعرض إلى مفهوم الإنفاق العام وتحديد أهم الشروط الضرورية للتصرف فيه في مجال إشباع الحاجات العامة، وتشير كذلك إلى مظاهر التبذير وأهم قضايا الفساد المتعلقة به والتي شغلت الرأي العام في الجزائر، وتبين الدراسة تأثيرها السلبي على وضعية الاقتصاد الجزائري، كما تتناول الدراسة أهم الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل مواجهة ظاهرة الفساد وتبذير المال العام، وتقترح بعض الحلول لدعم هذه الجهود.

الكلمات المفتاحية : المال العام ، تبذير المال العام ، تدبير المال العام .

Résumé :

Cette étude tente d'explorer le concept de dépense publique et d'identifier les conditions les plus importantes pour sa mise en œuvre dans le domaine de la satisfaction des besoins publics, ainsi que les problèmes de corruption qui préoccupent l'opinion publique algérienne et leur impact négatif sur la situation économique algérienne. Lutter contre le phénomène de la corruption et Dissipation de Fonds publics et proposer des solutions pour soutenir ces efforts.

Mots-clés: Fonds publics, Dissipation de Fonds publics, Gestion des fonds publics.

Abstract:

This study attempts to explore the concept of public expenditure and to identify the most important conditions for its implementation in the field of meeting public needs, as well as the problems of corruption that preoccupy the Algerian public and their public, negative impact on the Algerian economic situation. Fight the phenomenon of corruption and Dissipation of public funds and propose solutions to support these efforts.

Keywords: Public funds, Disbursement of public funds, Management of public funds.

مقدمة:

ترصد الدولة الأموال العامة وتخصيصها لضمان سير المرافق العامة وتحقيق التنمية في المجتمع، لذا لا بد من المحافظة على تلك الأموال وحمايتها من كل الإنتهاكات التي قد تقع عليها، وعدم التصرف فيها إلا في حدود تحقيق المصلحة العامة، وإذا كانت الدولة تعهد إلى من يمثلونها مهمة الحفاظ على المال العام وإستخدامه فيما هو مخصص له، فإن ذلك يقتضي أن يلتزم هؤلاء الموظفون بمتطلبات الرشادة الإقتصادية وعدم تبذير أموال الدولة في غير أبوابها الصحيحة، ومن أجل توضيح ذلك تتطرق هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولاً: مفهوم الانفاق العام.

ثانياً: متطلبات تدبير الإنفاق العام.

ثالثاً: مظاهر تبذير المال العام في الجزائر.

رابعاً: تأثير عمليات تبذير المال العام على الاقتصاد الجزائري.

خامساً: متطلبات مكافحة الفساد وتبذير المال العام في الجزائر.

أولاً: مفهوم الانفاق العام

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للنفقات العامة بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث تعرف بأنها "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"¹، ويقسم الانفاق العام من وجهة النظر الاقتصادية إلى إنفاق مباشر أو حقيقي وإنفاق تحويلي، وذلك كما يلي²:

أ- الإنفاق الحكومي المباشر (الحقيقي): ويشمل جميع النفقات المباشرة للحكومة لشراء السلع والخدمات أي النفقات التي تحصل الحكومة على مقابل لها وهذه تشمل النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية.

1- الإنفاق الاستهلاكي: ويشمل الرواتب والأجور، والمكافآت، والبدلات، ومصاريف الكهرباء والماء والهاتف والمفروشات ومصاريف النقل وجميع المصاريف الأخرى اللازمة لتسيير الجهاز الإداري الحكومي، وتمثل عادة جزءا كبيرا من إجمالي الإنفاق الحكومي وقد تصل إلى 30% في بعض الميزانيات، وعندما يكون حجم الإنفاق الاستهلاكي متزايدا مقارنة بحجم الإنفاق الاستثماري فإن لذلك أثارا سلبية على نمو الناتج القومي الإجمالي وعلى التنمية.

2- الإنفاق الاستثماري: يأخذ شكلين، الأول هو الإنفاق على مشاريع البنية التحتية الأساسية من طرق وجسور وسدود ومشاريع الكهرباء والماء... إلخ، وهي مشاريع هامة للاقتصاد وللقطاع الخاص في عملية التنمية، وقد يشمل الاستثمار في القوى العاملة كالإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية، والثاني هو الإنفاق على المشاريع الإنتاجية للدولة كمشاريع الصناعات البتروكيماوية، وهذا النوع له أهمية كبرى بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، وكلما زاد الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الاستهلاكي أدى ذلك إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات أكبر.

ب- الإنفاق التحويلي.

ويشمل جميع النفقات التي تدفعها الحكومة في شكل إعانات للأفراد أو للقطاعات أي النفقات التي لا تحصل الحكومة على مقابل لها، ويأخذ ثلاثة أشكال:

1- الإعانات الاجتماعية: وهي تلك التي تدفع لفئة معينة من أفراد المجتمع لتحسين أحوالهم الاجتماعية والوصول بهم إلى مستوى معين من المعيشة، وتشمل هذه الفئة العجزة والأرامل والمعاقين والعاطلين عن العمل، وتأخذ أشكالا مختلفة: مبالغ نقدية تدفع مباشرة «للمستحقين أو إعانات تدفع بصورة عينية كبطاقات الغذاء والملابس... إلخ.

2- الإعانات الاقتصادية.

وهي التي تقدمها الدولة إلى القطاعات والمؤسسات الإنتاجية بقصد تخفيض الأسعار

وزيادة الإنتاج لبعض السلع الأساسية، وتأخذ أشكالا عديدة:

✓ تقديم قروض بدون فوائد لبعض القطاعات.

✓ تقديم الإعانات النقدية المباشرة أو غير المباشرة.

✓ تقديم الإعانات العينية مثل تقديم الأرض اللازمة لإقامة المشروع بالمجان أو بسعر رمزي.

3- الإعانات والمساعدات الخارجية: وتشمل الإعانات التي تأخذ شكل هبات تقدم من دولة إلى أخرى وذلك في صورة عينية أو نقدية، كما تشمل القروض بدون فوائد المقدمة من دولة إلى أخرى لأسباب سياسية أو إنسانية.

ثانيا : متطلبات تدبير الإنفاق العام

يحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن حملة من القواعد التي يتم الإستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا، والتي تتمثل بشكل رئيسي في³.

أ- ضابط المنفعة: ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الإقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الاختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص.

ب- ضابط العقلانية والرشادة الإقتصادية: ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية والعمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

ج- ضابط إلزام الإنفاق العام بالترتيب للأولويات: وإلا فستتجه الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية، وتحرم منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الإقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره الإيجابية المرجوة⁴.

د- ضابط الإنتاجية: ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الإقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الإقتصادي.

هـ- ضابط العدالة: ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلاً في الاستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الإقتصادي.

ثالثاً: مظاهر تبذير المال العام في الجزائر

خلال السنوات الماضية، أثارت قضايا فسادٍ وسرقاتٍ جدلاً واسعاً، خاصة في قطاعات اقتصادية بارزة، لعل أهمها قطاع الطاقة والنقل، إضافة إلى قضايا الرشاوى والفساد، والتهرب الضريبي، وغيرها من المؤشرات التي تجعل البلاد في وضع لا تُحسد عليهم ومن بين تلك القضايا:

أ- قضية سونطراك: تعتبر فضيحة شركة النفط (سوناطراك) من أكثر قضايا الفساد التي هزت الاقتصاد الجزائري، وتتعلق القضية بوجود صفقات غير قانونية أبرمتها شركة النفط الجزائرية سوناطراك، مع أربع شركات أجنبية بينها شركة ألمانية وأخرى إيطالية.

وحسب التحقيقات، قام المتهمون بإبرام صفقات مخالفة لأحكام القوانين والحصول على امتيازات غير مبررة للغير عن طريق الرشوة وتبديد أموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح وغسيل الأموال الحكومية.

ب- قضية «الطريق السيار شرق غرب»: إنطلق مشروع الطريق السيار في 2006، على أن ينتهي بعد أربع سنوات بقيمة أولية فاقت ستة مليارات دولار.

وبعد تسع سنوات لم يكتمل المشروع وارتفعت كلفته إلى أكثر من أحد عشر مليار دولار بحسب التقديرات الرسمية.

والشركات التي استدعتها محكمة الجنايات هي "سي ارس سي" الصينية وكوجال اليابانية و"اس ام" الكندية و"ايسولوكس كارسان" الإسبانية و"بياروتي" الإيطالية و"غارافانتاس" السويسرية و"كوبا" البرتغالية.

ج- قضية الخليفة: من القضايا التي أثرت في الجزائر، قضية مجمع الخليفة، وتعود القضية إلى إفلاس المجمع الذي يتضمن بنكاً وشركة طيران وقناة تلفزيون وغيرها.

د- مصنع سيارات هيونداي: تتعلق بمصنع لتركيب سيارات شركة هيونداي الكورية الجنوبية، حيث تبين أنه يقوم بتوريد سيارات مركبة بشكل كامل، ما عدا العجلات التي يتم تركيبها في المصنع الذي لا يتوفر على أية تجهيزات فنية أو عتاد تقني تتطلبه عمليات تركيب السيارات، كما في المصانع العالمية. وتعود ملكية المصنع إلى رجل الأعمال محي الدين طحكوت القريب من السلطات.

وكان المصنع قد أنشئ بالتعاون بين رجل أعمال جزائري وشركة صينية، بهدف إنتاج 25 ألف سيارة في السنة، ترتفع الى 100 ألف سيارة بعد السنوات الثلاث الأولى، لكنه تحول إلى العمل على توريد سيارات مركبة بشكل كامل، بدون عجلات، ليتم تركيب عجلاتها في المصنع، وتسجيلها كسيارة جزائرية، وبذلك تستفيد الشركة المالكة للمصنع من تسهيلات جبائية وفقاً لقانون الاستثمار، ومن امتيازات كبيرة في الاستفادة من العقارات الصناعية، ناهيك عن تهريب العملة إلى الخارج.

هـ- الاستيلاء على الأراضي الفلاحية وفساد المنتج: تعرض قطاع الفلاحة في الجزائر للتقشف على غرار باقي القطاعات الأخرى، بعد أن تقلصت الميزانية التي خصصتها الحكومة للقطاع في العام المقبل 2017 إلى 212 مليار دينار (1.9 مليار دولار)، مقابل 254 مليار دينار (2.3 مليار دولار) خلال العام الحالي، بالرغم من مراهنة الجزائر على القطاع بجانب الصناعة والسياحة لفك ارتباط الاقتصاد الجزائري بأموال النفط التي تشكل 94% من مداخيل البلاد، وذلك إثر انخفاض أسعار النفط عالمياً بأكثر من النصف منذ منتصف عام 2014، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يعاني مشاكل متعددة، من أهمها:

1- في ظل قانون الامتياز تم الكشف عن وجود 22 ألف ملف مزور خاص بعقد الامتياز، حيث يتم استغلال هذا القانون في الجزائر من طرف البعض من أجل الاستيلاء على آلاف الهكتارات من الأراضي التي هي في الأصل ملكية عامة.

2- فساد المنتج الفلاحي: تفاجأ المواطنون في الجزائر عدة مرات بصور للفلاحين في وهم يرمون أطنانا من الطماطم والبطاطا بعد أن تكدست في مزارعهم لفترة طويلة، وبالرغم من الوفرة الكبيرة في المنتجين وانخفاض سعرهما في أسواق الجملة غير أن المواطن البسيط في المدن الكبرى مازال يقتنيهما من تجار التجزئة بأسعار باهظة جداً.

وأمام معضلة نقص وسائل التخزين وصعوبة عمليات التصدير، ومع ارتفاع حصة هذا المنتج من 1.2 مليون طن عام 2000 إلى 4.2 ملايين طن في 2015 بعد استصلاح 60 ألف هكتار جديدة، وجد الفلاحون أنفسهم أمام مشكلة انهيار الأسعار التي لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج.⁵

فحسب بعض الخبراء يعتمد بارونات استيراد المواد الغذائية إلى إحداث الخسائر في القطاع الفلاحي، كما حدث مؤخراً في الجنوب، حيث عرفت محاصيل زراعية كالبطاطا والطماطم خسائر كبيرة بفعل فسادها، نظراً لعدم توفر غرف التبريد، وهذا حسبه للإبقاء على التبعية الغذائية والاقتصادية للخارج، وكذا حماية مصالحهم على حساب الجزائر.

و- المهرجانات: رغم أن القائمين على هذا المهرجان وغيره من المهرجانات الثقافية والفنية يؤكدون أن هذه التظاهرات تسعى إلى إبراز الموروث الثقافي والفني الزاخر للجزائر، فإن هذه التظاهرات التي يتجاوز عددها 170 في السنة وفق وزير الثقافة عز الدين ميهوبي لا تسلم من انتقادات، وتلاحقها الكثير من شبه الفساد، وتبذير المال العام.

وقد لاقت تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية لعام 2015 قدرا كبيرا من هذه الانتقادات، بعد أن كشفت بعض الأوساط عن الميزانية الضخمة التي رصدت للتظاهرة والتي تجاوزت سقف مئة مليون دولار، وقبل ذلك وفي سنة 2011 بلغت تكلفة تظاهرة تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية 5.2 ملايين دولار.

رابعا : تأثير عمليات تبذير المال العام على الاقتصاد الجزائري

أ- غياب الثقة وانتشار التهرب الضريبي: من المعروف أن الضريبة تدفع من قبل المكلفين إلى الدولة لسد احتياجاتها من الأموال اللازمة لتلبية الحاجات العامة⁽⁶⁾، حيث تفرض الضريبة على جميع الأفراد وتطالبهم الدولة بالمساهمة في تمويل الخدمات العامة كل حسب استطاعته وذلك من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، لكن في حالة سوء استخدام الموارد المالية والتبذير في النفقات العامة والذي يصاحبه عدم توفير للخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة بشكل مقبول لسائر المواطنين، فإن ذلك يعتبر حافزا كبيرا على التهرب الضريبي، إذ يجب أن يشعر المواطنون أن ما دفعوه من ضرائب سيتم إدارته وإنفاقه وفقا لمتطلبات الكفاءة والرشادة الاقتصادية، وإلا فإن المكلفين سيفقدون الثقة في قدرة الدولة على تسيير المال العام وسوف يمتنعون عن دفع الضرائب مستغلين كل الحجج والثغرات القانونية التي تمكنهم من ذلك.

ج- الإضرار بأهداف التنمية: يرتبط تبذير المال العام في كثير من الأحيان بقضايا فساد من بينها الاستخدام الشخصي للأشياء المملوكة للدولة والتي سلمت للموظف من أجل استخدامها في العمل، كالسيارات والهواتف، كذلك نجد بعض الدول والأحزاب تصرف من المال العام على الانتخابات وعلى الحملات وعلى دعايات ليس لها أي علاقة بالنفع العام، ضف إلى ذلك ما تقوم به بعض الإدارات الحكومية صرف ما بقي من ميزانيتها المعتمدة، وحجتهم في ذلك التخوف من أن يُنقص من ميزانية دائرتهم في السنة المالية القادمة، أو قيامها بمنح مقاولات لإقامة مشروعات عامة بأكثر من تكلفتها الفعلية بأضعاف مضاعفة، وأحيانا تمنح لشركة ليست لها الكفاءة المطلوبة ولا تتوفر فيها الشروط المناسبة، ومن بين قضايا الفساد المرتبطة بهدر المال العام أيضا نجد تساهل الدولة في المطالبة بالقروض أو الديون المستحقة على الأفراد، وفي بعض الأحيان التنازل عليها دون وجود أسباب مقنعة لذلك.⁷

وفي ضوء هذه الإنتهاكات يؤدي الفساد المقترن بهدر المال العام إلى توزيع الثروة بشكل يهدد الأمن الاجتماعي، مما يحدث تحولات سريعة وفجائية على الهيكلة الاجتماعية ويكرس التفاوت الاجتماعي ويبرز ظاهرة الطبقية، فتزداد احتمالات توتر الشرائح التي تسعى إلى تكوين

ثروتها بالطرق المشروعة والكسب الحلال، هذا التوتري يؤدي في المحصلة الى عدم الاستقرار السياسي وإلى هزات نوعية في المجتمع تظهر بين الحين والآخر، فيصبح النظام في حالة تأهب واستعداد لمواجهة استمرار مما يجعله ينصرف عن شأن التنمية، واغفاله لشأن التنمية يحدث تدمير السكان وظهور توترات من نوعية أخرى مثل الفقر والبطالة والتهمة وإنعدام المرافق العمومية، وكذا تزايد الهجرة الداخلية والخارجية، كما يؤدي نهب وتبذير المال العام إلى تصعيد القمع لأن الأشخاص الذين يوجدون في مراكز السلطة ويقومون بعمليات النهب يحاولون حماية أنفسهم من التشهير والمتابعة فيدفعون نحو تصعيد القمع ضد التيارات التي تتهمهم.

وهكذا حتى يصبح المجتمع كاملا في دوامة من المشاكل، وفي هذا السياق يقول بن خلدون: يجب أن نعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بأمالهم في تحصيلها وإكتسابها، لأنهم يرون أن غايتها ومصيرها إنتهاها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في إكتسابها وتحصيلها إنقبضت أيديهم عن السعي في ذلك، وعلى قدر الإعتداء ونسبته يكون إنقباض الرعايا عن السعي في الإكتساب.⁸

خامسا : متطلبات مكافحة الفساد وتبذير المال العام في الجزائر

أ- جهود الجزائر في مجال محاربة التبذير والفساد الإقتصادي.

بالإضافة إلى كون ظاهرة تبذير المال العام تتعلق بصرف الأموال في غير أبوابها الصحيحة، فهي تمثل قضية من قضايا الفساد الاقتصادي الذي تعيشه المجتمعات، لذلك فقد قامت الجزائر من أجل التصدي لظاهرة التبذير والفساد الاقتصادي بإنشاء عدة أجهزة أهمها:

1- الديوان المركزي لقمع الفساد: تقرر إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد في إطار تطبيق تعليمات رئاسية في ديسمبر 2009 المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد، ويسير الديوان ضباط من الشرطة القضائية وقضاة وكتاب ضبط وممثلين عن عدة إدارات بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 8 ديسمبر 2011 وكذا قانون مكافحة الفساد لسنة 2006.

ويتولى الديوان مهمة جمع واستغلال كل معلومة تابعة لمجال اختصاصه وإجراء تحقيقات والبحث عن أدلة حول الوقائع لاسيما القضايا الكبرى المتعلقة بالفساد وتقديم مرتكبيها أمام النيابة العامة.

ويسعى الديوان بالتعاون مع الأجهزة المماثلة إلى ضمان نشاط منسق وتكميلي، في مجال الأمن المالي، من خلال تعزيز التنسيق مع باقي أجهزة الرقابة على غرار خلية معالجة المعلومة المالية والمفتشية العامة للمالية واللجان الوطنية للصفقات العمومية، وهي كلها مؤسسات تابعة لوصاية وزارة المالية.

وسيسمح هذا التنسيق باضفاء المزيد من الفعالية على محاربة الفساد في داخل البلاد وفي ذات الوقت يسهل التعاون الدولي بواسطة الشرطة الدولية "أنتربول" في مجال محاربة هذه الآفة مستقبلا.

كما سيتم في ذات الإطار إلزام كل شخصية مادية أو معنوية جزائرية كانت أم أجنبية مشاركة في مناقصات الصفقات العمومية قانونا بتوقيع تصريح بالنزاهة تمتنع بموجبه عن ارتكاب أو قبول أي فعل من أفعال الفساد، وتدلي بأنها تقع تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها قانونا في حال مخالفة هذا التصريح.

ويمكن للديوان، اللجوء إلى الإخطار الذاتي من خلال إستغلال المعلومات التي تتداولها الصحافة أو مصادر أخرى كما يمكن أن تخطره المفتشية العامة للمالية وخلية معالجة المعلومة المالية ومصالح الشرطة أو مجرد مواطنين.

2- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: تم إنشاء هذه الهيئة بموجب قانون محاربة الفساد رقم 01-06 المؤرخ في 20 نوفمبر 2006⁹ وهي سلطة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، يؤدي موظفيها وأعضائها اليمين، ويكفل لهم القانون الحماية من شتى أشكال الضغوط أو التهريب أو التهديد أو الإهانة أو الشتم أو التهجم أيا كانت طبيعته، والتي قد يتعرضون لها خلال ممارسة مهامهم.

وتتولى الهيئة على الخصوص مهمة اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، تكرس مبادئ دولة الحق والقانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الممتلكات والأموال العمومية، والمساهمة في تطبيقها، ترفع الهيئة إلى رئيس الجمهورية تقريرا سنويا عن تقييم نشاطاتها المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، والنقائص التي سجلتها في هذا المجال والتوصيات المقترحة عند الاقتضاء¹⁰.

وحسب رئيس الهيئة في تصريح للصحافة خلال فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد المصادف ليوم 9 ديسمبر من كل سنة بالمدرسة الوطنية للإدارة أن الهيئة بصدد إنجاز أرضية الكترونية جديدة خاصة بمعالجة التصريح بممتلكات الموظفين السامين والمنتخبين عند بداية مهامهم وعند الانتهاء منها، وتحدد المادة 6 من القانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الأشخاص المعنيين بإكتتاب التصريح بممتلكاتهم وهم كل من رئيس الجمهورية، أعضاء غرفتي البرلمان، رئيس المجلس الدستوري وأعضائه، الوزير الأول وأعضاء الحكومة، رئيس مجلس المحاسبة ومحافظ بنك الجزائر، السفراء والقناصل والولاة، القضاة ورؤساء وأعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، الأعوان العموميين الذين يشغلون وظائف ومناصب عليا، والأعوان العموميين الذي حددت قائمتهم المديرية العامة للتوظيف العمومي¹¹.

3- خلية معالجة الاستعلام المالي: أنشئت خلية معالجة الاستعلام المالي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 127 مؤرخ في 24 محرم عام 1423 الموافق 7 أبريل سنة 2002 وهي هيئة مختصة ومستقلة، مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي وذلك بهدف المساهمة في الكشف عن عمليات إعادة توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها والردع عنه، الخلية مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل مهمتها في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب حسبما تنص عليه مختلف الاتفاقيات.

وخلال السداسي الأول لـ 2017 استقبلت خلية معالجة الاستعلام المالي 687 تصريح شبهة من طرف البنوك (مقابل 1240 خلال سنة 2016 كاملة)، واستقبلت الخلية 77 تقريرا سريا في النصف الأول من العام الجاري، مقابل 168 ملف في كامل العام الماضي، تم تقديمه من طرف بعض الإدارات على رأسها الجمارك وبنك الجزائر.

ونشير إلى أن التسمية المعتمدة رسميا بالنسبة للتقارير الموجهة للخلية هي "تصريح شبهة" إذا تم إرسالها من طرف البنوك والهيئات المالية و"تقرير سري" إذا تم إرسالها من طرف بنك الجزائر والجمارك والمديرية العامة للضرائب.

وتتعلق هذه التقارير عموما بشبهات تخص خرق التشريع الساري في مجال الصرف وحركة رؤوس الأموال نحو ومن الخارج لاسيما تهريب رؤوس الأموال¹²

ب- مقترحات لمكافحة الفساد وتبذير المال العام في الجزائر.

من بين المقترحات التي تقدمها هذه الدراسة من أجل مكافحة الفساد وتبذير المال العام في الجزائر ما يلي:

1- إشراك المجتمع المدني في تحديد أولويات إنفاق المال العام: يلعب المجتمع المدني دورا مهما في تحديد أولويات إنفاق المال العام عن طريق مساعدة الحكومة على التخصيص الأمثل للأموال العامة، ويمكن هنا الوقوف على تجربة الموازنة التشاركية في بورتو اليغري بالبرازيل كمثال على ذلك حيث يقوم أعضاء المجتمع المدني بتحديد أولويات الإنفاق ومجالاته التي لها علاقة مباشرة بإحتياجات المواطنين، وذلك بإنتخاب مندوبين للموازنة يمثلون مختلف الفئات المكونة للمجتمع ويقدم موظفو الدولة التسهيلات والمساعدة التقنية من أجل إنجاح هذه العملية التي تسمح بتحول مرحلة الإعداد من التركيز على صرف الإعتمادات إلى التركيز على النتائج أي تحديد الأهداف بناء على حاجيات وأولويات المواطنين ثم تعبئ الوسائل الضرورية لتحقيق تلك الأهداف ويكون التقييم مستندا لدرجة بلوغ الأهداف ومدى تأثيرها على تحقيق

النفع العام للسكان¹³

كما يلعب المجتمع المدني دور مهما في الرقابة على إنفاق المال العام، وذلك بالتأكد من كون الاعتمادات المصادق عليها قد أنفقت على النحو المنصوص عليه حيث يقدم التغذية العكسية للحكومة عن طريق ابلاغها بأي تقصير يحدث على مستوى الهيئات المكلفة بصرف المال العام، مما يسمح بمعاقبة المبدزين، ويحد من الاختلاس والإسراف في بداية حدوثه، فكثير من الموظفين أو المواطنين العاديين لا يشاركون في كشف تلك الخروقات المالية للدولة، إما لكونها لا تستجيب لتبليغاتهم أو لوجود عوائق بيروقراطية تمنع ذلك أو لخوفهم من فقدان وظائفهم أو تعرضهم لعقوبات قد تسلط عليهم من طرف المسؤولين الذين يستغلون المال العام لأهدافهم الشخصية، لذلك تعتبر جمعيات المجتمع المدني هي الحاضنة والمشجعة على تلك الافادات التي يقدمها المواطنون والتأكد منها والتعامل معها بكل سرية¹⁴.

2- الشفافية ونشر المعلومات : أبرز تقرير «هيئة الموازنة الدولية» لسنة 2015 حول إتاحة وثائق الميزانية للعامة، أن البيان التمهيدي للميزانية في الجزائر متاح للاستخدام الداخلي فقط، أي للسلطة التنفيذية بشكل كبير، فيما تمنع عن المواطنين الميزانية المتعلقة باستهلاكهم، وكذا المراجعة نصف السنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة¹⁵.

ففي الجزائر تطرح مسألة الوثائق المرفقة بالميزانية مشاكل عديدة، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68 من القانون 17/84 المتعلقة بقانون المالية صعبة الحصول خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية والتقدير المالي والاقتصادي، فالصحافة تشكل الاداة الوحيدة للإطلاع على ميزانية الدولة، وفي هذا الصدد نشير الى أن الوثائق المالية في الجزائر غائبة تماما وليست في متناول الجمهور وتعد أسراراً للدولة لا يجب نشرها الأمر الذي يعكس عدم الثقة التي تتميز بها بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الدولية تعترف بأسرار الدولة في حالات محدودة جدا كالأمن والدفاع¹⁶.

الخاتمة:

من خلال ما تم تناولة في هذه الورقة البحثية يمكن القول بأن الإنفاق العام يستهدف تحقيق منافع عامة للأفراد وللمجتمع، لذلك فإن أي إخلال بشروط الإنفاق سينعكس سلبا على وظائف الدولة ودورها في تحقيق التنمية، ويعتبر تبذير المال العام صورة من صور ذلك الاخلال حيث يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض حصيلة الدولة من الإيرادات خاصة الضريبية منها، وذلك بسبب فقدان الثقة من طرف المكلفين في كفاءة الأجهزة الحكومية وقدرتها على تحقيق المصلحة العامة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تحاول التصدي إلى مظاهر الفساد وتبذير المال من خلال إنشاءها لعدة هيئات في هذا المجال، خاصة وأنها شهدت العديد من قضايا الفساد التي هزت الرأي العام وتحديث عنها وهيئات ووسائل إعلام وطنية ودولية، إلا أن تلك

المحاولات ما زالت بحاجة إلى جهود إضافية من أجل تحقيق الرشادة الإقتصادية في إدارة المال العام.

الهوامش:

- 1 فلح حسين خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 89.
- 2 الإنفاق العام أنواعه وأقسامه، على الموقع: <http://topic-t1605/com.yoo7.stst/>، أطلع عليه يوم 2018/03/13.
- 3 بودخد كريمة، سلامة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، الملتقى الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة يومي 14 و 15 نوفمبر 2016، جامعة المسيلة، ص 09.
- 4 شرياق رفيق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، المؤتمر الوطني حول الحوكمة والترشيد الإقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، جامعة أدرار، يومي 19 و 20 أفريل 2016، ص 93.
- 5 البطاطا والطماطم ترمى في المزابل في ولايات الجنوب، على الموقع:
- 6 طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص 138.
- 7 سلمان العودة، إهدار المال العام أصبح الداء المستحكم في بلاد المسلمين، على الموقع:
- 8 الفساد يؤدي إلى انتشار الفقر في الدول النامية، على الموقع: <http://www.alyaum.com/articles/259829>، أطلع عليه يوم 2018/03/13.
- 9 رمزي جوحو، لبنى دنش، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، عدد 5، 2009، ص 73.
- 10 تأسيس هيئة لمكافحة الفساد، على الموقع:
- 11 الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد تحضر لإطلاق أرضية الكترونية للتصريح بالامتلاكات، على الموقع: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160116/64635.html>
- 12 خلية معالجة الاستعلام المالي: توجيه 687 تصريح بالشبهة، على الموقع: <http://aljazairalyoum.com>، أطلع عليه يوم 2018/03/13.
- 13 دليل إصلاح الميزانية، المملكة المغربية، وزارة المالية والخصخصة، 2005، ص 27.
- 14 محبوب مراد، باري عبد اللطيف، دور المجتمع المدني في تحسين أداء الميزانية العامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة المسيلة، ص 44.
- 15 تقرير مسح الموازنة المفتوحة لسنة 2015، ص 71.
- 16 محبوب مراد، باري عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 46.